«المجموعة البترولية»: 3,6 ملايين دينار أرباح 9 أشهر متوقعة

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة أن الإدارة المالية للشركة قد انتهت من إعداد النتائج الأولية لأداء الربع الثالث المنتهي في 2014/9/30، حيث من المتوقع أن يصل صافي الربح الى 811 ألف دينار تقريبا، أي ما يعادل حوالي 5,6 فلوس للسهم الواحد، مقارنة بصافي ربح 1,456 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 2013/9/30، أي ما يعادل 30,10 فلسا للسهم الواحد.

هذا، وستقوم الشركة بالإعلان عن طريق سوق الكويت للأوراق المالية عن النتائج النهائية للربع الثالث لعام 2014 بعد مراجعتها من قبل مدققي الحسابات خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

توقع ارتفاع أسعار النفط في الشتاء.. والكويت لن تخفض إنتاجها النفطي

العمير: موظفو «النفط» الجدد لن تسلب امتيازاتهم الوظيفية عند إقرار «البديل الإستراتيجي»

أحمد مغربي

قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير ان الموظفين الجدد في القطاع النفطي لن تسلب امتيازاتهم الوظيفية نتيجة إقرار البديل الاستراتيجي للرواتب، مبينا أنه تم طمأنة العاملين من خلال تصريحات مباشرة صدرت من وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية تشدد على أن البديل الاستراتيجي لن يتعرض للعاملين الحاليين وإنما سيتعامل مع الموظفين الجدد.

وشدد د.العمير، في تصريحات صحافية على هامش حفل الاستقبال الذي أقامته مؤسسة البترول الكويتية لاستقبال المهنئين بعيد الأضحى المبارك، على أن الدولة لا تريد أن يكون القطاع النفطي طاردا للموظفين سواء الحاليون أو الجدد، مبينا أن الفترة الماضية شهدت موجة كبيرة من تقاعد الموظفين ولكن حاليا يوجد هدوء.

وأوضح أن البديل الاستراتيجي لايزال في مرحلة الدراسة التي قام بها ديوان الخدمة المدنية وقامت بها شركة مختصة بتكليف من قبل وزارة المالية ولذلك من الصعب جدا اليوم أن نتحدث عن مرئيات البديل الاستراتيجي ما لم يقر بالشكل الصحيح.

وذكر أن ما تم عرضه والتحدث فيه حول البديل الاستراتيجي كان عبارة عن أفكار وملامح طرحت حول القانون ويتم صياغتها حاليا ولكن بعضها يحتاج إلى تعديل قوانين ولوائح حالية من قبل مجلس الأمة.

وأشار د.العمير إلى أن الحكومة تريد أن تحافظ على التزامها أمام مجلس الأمة في عرض البديل الاستراتيجي على المجلس خلال بداية دور الانعقاد المقبل، مبينا أن هناك جهودا مضنية تبذل من كل الأطراف من اجل تحقيق هذا المطلب والوعد الذي التزمت به الحكومة تجاه مجلس الأمة، مشددا على أن القرار النهائي سيظل للحكومة والمجلس مجتمعين تحت قبة عبدالله السالم.

د.علي العمير خلال تصريحاته للصحافيين (محمد هاشم)

انخفاض الأسعار لن يؤثر على المشاريع النفطية الكبرى مثل الوقود البيئي ومصفاة الزور

الكويت لن تتردد في اتخاذ قرارات من شأنها المحافظة على استقرار الأسعار وإعادتها للارتفاع

هبوط أسعار النفط

وحول انخفاضات أسعار النفط في المرحلة الراهنة، قال د.العمير ان الانخفاض كان متوقعا نظرا للظروف والعوامل الجيوسياسية وزيادة الإنتاج وهو ما أدى إلى اكتفاء السوق العالمي وتشبع المعروض، مبينا أن الانخفاض الأخير للأسعار كان بسبب تقارير من البنك الدولي وغيره من الجهات الاستشارية الدولية حول معدلات النمو المتوقعة للاقتصاد العالمي بأنها لم تصل إلى 4 نقاط في معدل النمو، وهذا كله ساهم في انخفاض الأسعار.

وأوضح د.العمير أن الكويت مازالت تتعامل مع هذه الأسعار بنوع من المقدرة على التكيف معها، متوقعا أن ترتفع الأسعار مع موسم الشتاء المقبل أو على الأقل المحافظة على وضعها الحالي، مؤكدا على أن الكويت لا تتحكم في الأحداث الدولية والعالمية التي تؤثر على الأسعار.

وأشار إلى أن الكويت لم تتلق أي دعوة من أي دولة لاجتماع مزمع قد تعقده منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)، لاسيما ان هناك نوعا من اليقين بأن الحصص التي تنتجها الدول المنتجة أعضاء المنظمة حصص معقولة، ولا اعتقد اليوم أن هناك مجالا لخفض إنتاجها خاصة أن السقف الذي وضعته «أوبيك» لنفسها 30 مليون برميل يوميا لم نصله إلى الآن، موضحا انه ليس هناك مجال لتخفيض الإنتاج، مؤكدا على أن خفض الإنتاج لن يؤثر على صعود الأسعار بالضرورة.

ولفت إلى أن هناك دولا على مستوى العالم تنتج بغزارة وتغذي السوق العالمي بشيء من الكفاية، ونخشى ألا يساهم تخفيض الإنتاج في تعديل الأسعار، موضحا انه لو تمت دعوة الكويت لاجتماع لمناقشة أي قرار يتخذ سيدرس هذا الأمر وسنكون فاعلين، لاسيما ان دور الكويت في «أوبيك» يهدف إلى المحافظة على قوتها في السوق العالمية والمحافظة على مستويات الإنتاج المقررة.

وقال ان الكويت لن تتردد في اتخاذ قرارات من شأنها أن تحافظ على استقرار الأسعار أو تعيد الأسعار إلى الارتفاع، مضيفا «نعلم يقينا أن نزول الأسعار ليس بسبب قرار اتخذته أوبيك ونريد إصلاحه وإنما لمستجدات اقتصادية وجيوسياسية ساهمت في انخفاض الأسعار».

ولفت إلى أن المشاهد للأوضاع والسوق العالمي يتأكد أن هناك أسبابا حقيقية وراء تلك الانخفاضات ومنها تأثير الإنتاج الروسي والأميركي من حيث النفط والغاز الصخري، مبينا أن قارات العالم أصبحت مكتفية الآن فقارة أفريقيا فيها نوع من الاكتفاء ويبقى أسواق شرق آسيا وهي محل التنافس.

وحول الخط الأحمر لانخفاض أسعار النفط، قال د.العمير ان كل نزول بالنسبة لنا يجب أن نتعامل معه إنما الخط الذي ربما يكون خطا ينهي الانحدار بالنزول أو الانزلاق الحاصل هو كلفة إنتاج النفط الذي ينتج في روسيا وأميركا وهو في معدلات 76 أو 77 دولارا للبرميل.

وقال ان الكويت لن تخفض إنتاجها من النفط لأنه ليس له تأثير على انخفاض الأسعار، مشيرا إلى أن إنتاج الكويت النفطي يبلغ حاليا 3 ملايين برميل يوميا.

وأكد د.العمير على أن انخفاض الأسعار لن يؤثر على المشاريع النفطية الحالية مثل مشروعي الوقود البيئي ومصفاة الزور.

الكويت لن تقدم تنازلات في عقودها النفطية

في سؤال لوزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير حول مدى تقديم الكويت لتنازلات في عقودها النفطية لدول جنوب شرق آسيا، قال ان الموضوع سيظل عرضا وطلبا والكويت لم تقدم تنازلات تضر بمصلحتها، مشددا على أن الكويت تحاول الاستفادة على كل برميل ينتج أفضل استفادة سواء في التسويق والتكرير والبتروكيماويات، وهذه المرونة تعطينا نوعا من الانطلاق لتوجيه برميل النفط إلى المكان الذي يدر عوائد جيدة لميزانية الدولة.

سوقا «السعودية» و«دبي» الأكثر انخفاضاً

هبوط أسعار النفط يهوي بأسواق الخليج

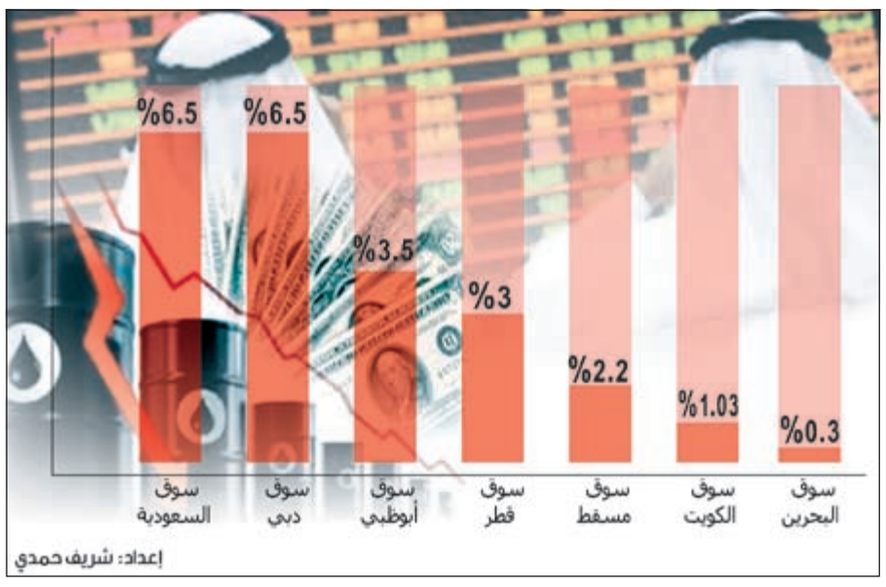

شريف حمدي

استأنفت أسواق المال الخليجية نشاطها عقب عطلة عيد الأضحى بتراجعات عنيفة هوت بمؤشراتها جميعا بشكل متفاوت، وكانت حدة التراجع من نصيب السوقين السعودي ودبي الماليين.

وهناك عدة عوامل سلبية وراء هذه الموجة العنيفة التي تشبه «سونامي» أحمر ضرب مؤشرات الأسواق الخليجية بقوة وهي:

● استمرار نزيف أسعار النفط، حيث شهد خام «برنت» أدنى مستوى له منذ عام 2010 يوم الجمعة الماضي بتراجعه عن مستوى 90 دولارا للبرميل، قبل ان يتعافى قليلا في إقفال أول من أمس ليلامس هذا المستوى.

● استمرار الخسائر الحادة على مستوى مؤشرات الأسواق العالمية مثل «ستاندرد آند بورز» و«ناسداك» و«داو جونز»، حيث أنهت تعاملات الأسبوع الماضي على تراجعات هي الأكبر خلال العامين الماضيين.

● تفاعل الأسواق الخليجية مع التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي الذي خفض من توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2014 وذلك للمرة الثالثة منذ بداية العام.

وعلى مستوى السوق المحلي كان لتراجع النفط الكويتي إلى مستوى 85 دولارا للبرميل دورا في تراجع مؤشرات البورصة الكويتية رغم حالة التفاؤل التي كانت سائدة قبل العطلة في ظل ضخ سيولة جديدة تفاعلا مع ارتفاع المؤشرات، خاصة الوزنية، التي تعبر عن أداء السوق بواقعية، وكان أداء مؤشرات أسواق المال الخليجية كالتالي:

● سجل السوق السعودي انخفاض بنسبة 6,5٪ محققا خسائر بـ 706 نقاط ليستقر عند مستوى 10,145 نقطة، وكان السوق السعودي قد تهاوى منذ اللحظات الأولى من الجلسة بخسارته 350 نقطة.

● تراجع سوق دبي المالي بنسبة 6,5٪ محققا 323 نقطة خسائر هي الأعلى في آخر 3 أشهر ليصل إلى 4620 نقطة، وكان التراجع الحاد بضغط قوي من أسهم العقار في مقدمتها «أرابتك».

● انخفض مؤشر سوق أبوظبي المالي بنسبة 3,5٪ مسجلا خسائر بلغت 177 نقطة ليستقر عند مستوى 4900 نقطة.

● خسر سوق قطر 3٪ بعد ان فقد 414 نقطة في تعاملات أمس ليصل المؤشر إلى 13,146 نقطة.

● تراجع مؤشر سوق مسقط المالي بنسبة 2,2٪، حيث خسر 165 نقطة ليصل إلى 7313 نقطة.

● انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 1,1٪ حيث خسر 13,2 نقطة ليستقر عند مستوى 1204 نقاط، كما انخفض المؤشر العام بنسبة 1,03٪ بتراجعه نحو 78 نقطة ليستقر عند مستوى 7570 نقطة.

● حقق مؤشر سوق البحرين أدنى خسارة بنسبة 0,3٪ بانخفاض 4,9 نقاط ليستقر عند مستوى 1466 نقطة.

عطل فني للخزنة الإلكترونية قبيل العيد كبّد التجار خسائر

«التجارة»: مبنى جديد لـ«المعادن الثمينة» بالضجيج

عملية فحص المعادن الثمينة والذهب في ادارة المعادن الثمينة التابعة لوزارة التجارة والصناعة

عاطف رمضان

قال عدد من مسؤولي شركات ومحلات ذهب في الكويت لـ «الأنباء» إن إدارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة لم تسلمهم المشغولات الذهبية والمعادن الثمينة قبل إجازة عيد الأضحى المبارك بـ 3 أيام مما تسبب في تكبدهم لخسائر مالية كبيرة. وأضافوا أن الوزارة بررت ما حدث بوجود عطل فني في الخزنة الإلكترونية الخاصة بالمعادن الثمينة مما تسبب في عدم تمكن الموظفين من فتحها. وفي هذا الإطار قال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة ان مبنى ادارة المعادن الثمينة قديم تم انشاؤه منذ اكثر من 35 عاما وان حجم الخزنة كبير يعادل غرفة تقريبا ومن الطبيعي أنها تحتاج إلى صيانة دورية من قبل إحدى الشركات المتخصصة.

وأوضح أن تأخير تسليم الوزارة المشغولات الثمينة للتجار أمر غير متعمد نتيجة عطل فني وأن الإدارة تابعت حل هذه المشكلة مع احدى الشركات حتى آخر ساعة في الدوام قبل الإجازة.

وأفاد بأن الوزارة تمكنت من حل هذه المشكلة وبدأت إدارة المعادن الثمينة في تسليم وتسلم المشغولات الذهبية والمعادن الثمينة من وإلى التجار أمس الأحد.

مبنى جديد

من جهة أخرى كشف مسؤول الوزارة عن تنسيق يتم فيما بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية لإنشاء مبنى جديد متكامل لإدارة المعادن الثمينة في منطقة الضجيج خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن الوزارة تعمل حاليا لعدم تعطيل دمغ مشغولات المعادن الثمينة كما تستقبل إدارة المعادن الثمينة الشكاوى من تجار الذهب وتعمل على حلها وازالة العراقيل التي تقف أمام تجار الذهب في الكويت.

وبين أن الإدارة تقوم بحملات تفتيشية مكثفة على جميع محافظات الكويت من خلال موظفيها الذين يحملون صفة الضبطية القضائية.

وأرسلت الوزارة مؤخرا تعميما تم توزيعه على تجار الذهب تضمن آلية جديدة لضبط موازين الذهب لدى «التجارة»، وذلك لتأثر تلك الموازين بعوامل قد تؤثر بالتبعية على دقة وزن المشغولات الذهبية.

وقال إن لجنة متابعة القرارات الصادرة بشأن المعادن الثمينة والمجوهرات تعقد اجتماعها بشكل مستمر بحضور عدد من مسؤولي الوزارة بجانب ممثل عن الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات، كما استضافت اللجنة خلال اجتماعها رئيس الاتحاد الكويتي لتجار الذهب والمجوهرات حسين الاربش الذي طرح بعض الأفكار التي من شأنها تطوير العمل في ادارة المعادن الثمينة لدى الوزارة وإزالة المعوقات التي يواجهها تجار الذهب فيما يخص تعاملاتهم مع الوزارة.

وذكر أن اللجنة استكملت موضوع النموذج الجديد لفاتورة شراء الذهب الذي تطرقت اليه خلال اجتماعها السابق.

الحكومة أجلت رفع الدعم عن البنزين وأسطوانات الغاز

ذكر د.العمير أن هناك تصريحات مستعجلة حول نوايا الحكومة رفع الدعم عن البنزين واسطوانات الغاز، مشددا على انه تم تأجيل رفع الدفع عن البنزين وأسطوانات الغاز في الدراسة التي سيتم مناقشتها في الاجتماع المرتقب بتاريخ 17 الجاري بين المجلس الأعلى للتخطيط ومجلس الوزراء.

وأوضح أن الدراسة التي ستعرض على المجلس الأعلى التخطيط ومجلس الوزراء تشتمل على 3 أشياء فقط هي الديزل والكيروسين ووقود الطائرات ومن جانب آخر أسعار الكهرباء والماء، مضيفا هذه الأمور ستعالج من خلال رفع الدعم عنها عبر شرائح دون المساس بذوي الدخل المحدود.

وحول الشرائح الجديدة التي سيتم الحساب على أساسها، قال د.العمير أن التعرفة حاليا تقدر بـ 2 فلس للكيلوواط وما يزيد على الاستهلاك سيدخل في شرائح أخرى، واعتقد أن الأسر ذات الدخل المحدود والأسر التي تعمل على ترشيد الكهرباء والماء لن تتأثر برفع الدعم، حيث ان أول شريحة ستكون من ضمن التعرفة المعمول بها حاليا لكن ليس من المعقول أن نرى الهدر الحالي الموجود ولا يتم التعامل معه، فعملنا على رفع الشرائح الأخرى التي تبلغ 6 و7 و12 ألف كيلوواط، مؤكدا على أن المستهلك لأكثر من 3 آلاف كيلوواط هو من سيتم التعامل معه بالتعرفة الجديدة.

وأكد د.العمير على انه تم تأجيل دراسة رفع الدعم عن البنزين وأسطوانات الغاز في الدراسة التي ستعرض على الحكومة، مشددا على أن الحكومة حريصة على مصلحة الوطن والمواطنين لكن أيضا مواردنا يجب أن نهتم بها، مشيرا إلى أن هناك تقارير سلبية تصدر دائما وكان آخرها من يومين حول البصمة البيئية السلبية للكويت واستهلاك الموارد الطبيعة وتهريب الديزل إلى الدول المجاورة.

وحول تأجيل رفع الدعم عن البنزين وأسطوانات الغاز وهل هو مرتبط بأجل معين، قال الوزير «ليس هناك اجل معين فضلنا ألا يدرس هذا الأمر بالوقت الحالي ولم نضع له اجلا لذلك فنحن نطمئن المواطنين بأنه ليس مطروحا رفع الدعم عن البنزين ولا اسطوانات الغاز التي تمس المواطنين بشكل مباشر».

وحول قرار الكويت بعد المضي قدما في استثمار مصفاة روتردام، قال د.العمير: ان الوضع الحالي للمصفاة ليس في صالحنا حيث كانت هناك دراسة بدائل اما تصفية وبيع أو تحويلها إلى مخازن وميناء وهذا الأمر لايزال في طور الدراسة، مؤكدا على انه لايوجد مجال للاستمرار في المصفاة.

47,6 ٪ زيادة متوقعة تعادل ما كانت عليه الميزانية بداية 2012

دراغي: رفع ميزانية «المركزي الأوروبي» الخيار الوحيد لإنعاش اليورو

مدحت فاخوري

قال رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي انه لم يعد أمام الاتحاد الأوروبي سوى أداة واحدة من اجل أحياء التضخم وهي رفع قيمة الميزانية العمومية للبنك المركزي الأوروبي كونها الأداة النقدية الوحيدة والأخيرة التي يمكن من خلالها إنعاش الاقتصاد وإحياء التضخم، مؤكدا أيضا أنه لا يوجد هناك سقف لهذه الزيادة. وفقا لبلومبيرغ.

وقال «انه من الصعب جدا بالنسبة لي أن أعطيكم رقما محددا في الوقت الراهن»، جاء ذلك خلال حديثه للصحافيين في واشنطن أمس خلال الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي. ملوحا بأن يكون الرقم مقاربا لحجم الميزانية العمومية في بداية عام 2012 والتي إن صح فعلها فستعادل زيادة الميزانية بنحو 47,6٪.

ويسعى البنك المركزي الأوروبي لتحفيز التضخم من أدنى مستوياته منذ خمس سنوات والتي باتت تهدد الاقتصاد الأوروبي للانزلاق إلى الركود الثالث له منذ 2008.

وقد يرفع البنك المركزي الأوروبي الميزانية العمومية له عن طريق شراء الأصول أو قبول الضمانات مقابل القروض، حيث تقدر قيمتها الحالية عند 2,1 تريليون يورو (2,7 تريليون دولار) مقارنة بـ 3,1 تريليونات يورو عام 2012.

وقال دراغي ان خفض أسعار الفائدة وتقديم القروض الرخيصة للبنوك الذي حدث مؤخرا إلى جانب ان شراء أصول القطاع الخاص سيكون له أثر كبير على الميزانية العمومية للبنك المركزي الأوروبي.

ونفى دراغي ان يكون البنك المركزي الأوروبي حاول عن قصد إضعاف اليورو، قائلا انه لا يوجد لدى البنك هدف محدد بالنسبة لقيمة اليورو، معللا هذا الانخفاض الأخير بانه انعكاس للفروقات العالمية للسياسة النقدية.

وقال دراغي ان المركزي الأوروبي لا يرى أي خطر جدي بان هناك فقاعة في سوق الديون السيادية.